تحليل أثرخدمات القطاع الصحي الخاص على مؤشرات التنمية الاقتصادية

"دراسة ميدانية على بلدية سبها. ليبيا"

د. ميلاد صالح خليفة عبدالرحمن كلية التجارة والعلوم السياسية / جامعة سبها

Mela.abdulraman@sebhau.edu.ly

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القطاع الصحي الخاص، ممثلًا في المصحات الخاصة، في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية بمدينة سبها، الواقعة في جنوب ليبيا. وتأتي أهمية هذه الدراسة في ظل تزايد الاعتماد على الخدمات الصحية الخاصة نتيجة لتراجع أداء القطاع العام، مما يفرض ضرورة تقييم إسهامات هذا القطاع في مجالات متعددة مثل التشغيل، الاستثمار، وتحسين جودة الحياة. تعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي، مدعوم ببيانات ميدانية تم جمعها من عدد من المصحات الخاصة العاملة في المدينة. تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات، واستُكملت الدراسة بإجراء مقابلات مع إدارات المصحات وبعض الجهات ذات العلاقة. كما تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لقياس طبيعة العلاقة بين نشاط المصحات الخاصة وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية مثل خلق فرص العمل، حجم الاستثمار المحلي، وتحسين الخدمات الصحية. وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع الصحي الخاص يلعب دورًا متزايدًا في دعم الاقتصاد المحلي من خلال المساهمة في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتحفيز الاستثمار في البنية التحتية الطبية، إضافة إلى تخفيف العبء عن القطاع العام. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطور الخدمات الصحية الخاصة وتحسين بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في المدينة. وتوصي الدراسة بضرورة دعم وتشجيع الاستثمار في القطاع الصحي الخاص، ووضع إطار تنظيمي وتشريعي فعال يكفل جودة الخدمات واستدامة أثرها التنموي، مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الصحي.

الكلمات الدالة: القطاع الصحي، القطاع الخاص، بلدية سبها، التنمية الاقتصادية.

المقدمة:

يعد القطاع الصحي واحداً من بين اهم قطاعات البنى الارتكازية التي لها أهمية ودور متميز في اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية، وتعد الخدمات الصحية أحد المستلزمات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنها هدف التنمية لذا أصبح من الضروري اعتبار

عملية تقديم هذه الخدمات من أهم شروط الإنتاج المادي والخدمي وتطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي.

ونظراً للأهمية البالغة التي تحتلها الخدمات الصحية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي تمثل مقياساً أساسياً من مقاييس تطور الشعوب وارتفاع مستوى رفاهيتها الاجتماعية، لهذا كان لا بد من تخطيط القطاع الصحي بالشكل الذي يضمن توفير الخدمات الصحية للمجتمع بشكل يتفق واحتياجات أفراده وهذا يتطلب الدقة في توظيف الاستثمارات وتوسيعها في القطاع الصحي، إذ مهما بلغ التقدم التكنولوجي من مستويات متطورة في مختلف الأنشطة الإنتاجية أو الخدمية فأنه لا يمكن إنكار مساهمة العنصر البشري السليم.

ويلعب القطاع الخاص دورا حيويا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين المحليين، كما يساهم القطاع الخاص في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصادات المحلية، وفي رفع مستوى وكفاءة الخدمات العامة المحلية، خاصة في مجال البنية الاساسية والمرافق العامة بهدف تحسين نوعية الحياة للجميع. من هنا جاءت أهمية اختيار موضوع البحث الذي يهدف إلى تحليل تطور متغيرات القطاع الصحي في ليبيا وبيان العوامل المحددة لها.

مشكلة الدراسة:

شهدت مدينة سبها في السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في نشاط المصحات الخاصة، في ظل تراجع الخدمات الصحية في القطاع العام. ومع هذا النمو، تثار تساؤلات حول مدى إسهام هذا القطاع في دفع عجلة التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، خصوصًا فيما يتعلق بخلق فرص العمل، وتنشيط الاستثمار، وتحسين نوعية الحياة. وتتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي وهو **ما مدى تأثير المصحات الخاصة بمدينة سبها على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية؟** ويمكن تجزئة التساؤل الرئيسي الى الاسئلة الفرعية التالية:

1. كيف يؤثر انفاق قطاع الصحة الخاص على التنمية الاقتصادية في بلدية سبها؟
2. هل يعاني قطاع الصحة الخاص في بلدية سبها من ضعف الإمكانيات المادية؟
3. ما مدى اثر قطاع الصحة الخاص علي توفير الخدمات الصحية في بلدية سبها؟

فرضيات الدراسة :-

يقوم البحث علي الفرضيات التالية:-

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشاط قطاع الصحة الخاص ومستوى التنمية الاقتصادية في بلدية سبها.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصحة الخاص وتوفير الإمكانيات المادية اللازمة لدعم الخدمات الصحية.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمو قطاع الصحة الخاص وتحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة في بلدية سبها.

أهداف الدراسة:.

تهدف هذه دراسة لتوضيح ما مدى إسهام القطاع الصحي الخاص في تحفيز النمو الاقتصادي المحلي من خلال فرص العمل، والاستثمار، وتحسين البيئة الصحية. كما تتناول كيفية تأثير محدودية الموارد المالية على جودة وتوافر الخدمات الصحية المقدمة من قبل المصحات والمراكز الطبية الخاصة. اضافة الى ذلك تهدف الدراسة إلى تقييم مدى قدرة القطاع الصحي الخاص على تلبية الاحتياجات الصحية للسكان وتحسين المؤشرات الصحية في البلدية، ويمكن تلخيص اهداف الدراسة في ما يلي:

1. تحليل العلاقة بين تطور قطاع الصحة الخاص ومستوى التنمية الاقتصادية في بلدية سبها.
2. دراسة أثر ضعف الإمكانيات المادية على كفاءة أداء قطاع الصحة الخاص في بلدية سبها .
3. استقصاء العلاقة بين قطاع الصحة الخاص ومدى توفر وجودة الخدمات الصحية في بلدية سبها.

أسباب اختيار الموضوع:.

أ – الأسباب الذاتية:.

الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع كونه مرتبط بالجانب الصحي خاصة في ظل انتشار الكثير من الأمراض التي أصبحت تشكل عائقا في تحقيق التنمية.

ب – **الأسباب الموضوعية:**

الأهمية التي تنبع من قطاع الصحة في إحداث التنمية على مستوى الاجتماعي والاقتصادي.

أهمية الدراسة:-

ترجع اهمية هذه الدراسة الي ان الصحة ليست مطلبا شخصيا للفرد بل هي مطلبا مهما للدولة لان صحة افراد المجتمع توثر بشكل كبير علي انتاجيتهم وبذلك تنعكس علي الزيادة في الانتاج الذي بدوره ينعكس علي النمو الاقتصادي وكذلك تهتم هذه الدراسة بالتركيز على تأثير الإنفاق العام الصحي على النمو الاقتصادي بخلاف الدراسات الاخرى التي ركزت على متغيرات اخرى تؤثر في النمو الاقتصادي، كما ان الإنفاق العام الصحي يعد جزءا من الإنفاق العام المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي من خلال تأثيره في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني اذا ما تم توجيهه بالشكل الصحيح والا فسيكون عبئا على الاقتصاد وذلك بزيادة عجز الموازنة للدولة الذي بدوره يؤدي الركود وكساد اقتصادي.

منهجية الدراسة:-

في هذه الدراسة تم الاعتماد على نوعين من الدراسة:

1-الدراسة النظرية :هنا الباحثان أعتمد على المراجع العلمية المتوفرة والمجلات العلمية والتقارير والبحوث
والدورات والدراسات السابقة التي لها علاقه بهده الدراسة.

2-الدراسة الميدانية :اعتمدت على جمع البيانات والمعلومات ا لأولية التي لها علاقه بموضوع الدراسة وبربط ا لأطار النظري لواقع العملي وتطبيقه.

أداة الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على جمع البيانات من خلال استبيان تم توزيعيه على المصحات الخاصة في بلدية سبها وذلك للحصول على المعلومات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة.

المعالجة الإحصائية:

تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج ا لإحصائي (SPSS):

مجتمع وعينة الدراسة:

عينة عرضية عددها 100 استبياني في مدينة سبها.

حدود الدراسة :.

1. **حدود مكانية :** بلدية سبها.
2. **حدود زمنية :** 2023.

الدراسات السابقة:

وحيث إن الدراسات السابقة تعتبر منطلقا علميا لمختلف التصورات العلمية والبحثية في هذا المجال ولما تقدمه الدراسات السابقة من عطاء فكري وما تتضمنه من نتائج وفرضيات ومنهجية للدراسة، ولما توفره من قيمة علمية للباحثان ومن الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة ما يلي.

دراسة سوسن علي محمود(1990.1970)هذه الدراسة والتي هي بعنوان (دراسة تحليلية لقياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية علي التنمية الصحية) في العراق وقد اعتمدت هذه الدراسة علي استخدام أسلوب الانحدار . اظهرت النتائج بصورة عامة ان معدلات القطاع الصحي المعتمدة هي معادلات خطية اذ ان تقديرات ثلاثة منها كان معامل تحديدها بين (**98% – 95%**) ومعادلتين كان معامل تحديدها (**65%**) ومعادلة واحدة كان معامل تحديدها (**59%**) وهي معادلة مساهمة القطاع الصحي في الناتج المحلي الاجمالي كما ان النتائج معنوية عموما من النواحي الاقتصادية والاحصائية والقياسية. تبين من النتائج طول مدة تنفيذ المشاريع الصحية حيث لوحظ ان مدة تنفيذ المشاريع المذكورة تتطلب في المتوسط (**2–3)**

سنة كي تصبح جاهزة لتقديم الخدمات الصحية واذا ما اضيف اليها مدة التأخير بين التخصيص والبدء بعملية التنفيذ والتي قدرت في المتوسط بسنة ونصف تصبح بحدود ثلاث سنوات ونصف الى اربعة ونصف وهذه المدة طويلة جدا في بلد نامي مثل العراق يعاني من نقص في الخدمات الصحية عموما وفي المناطق الريفية على وجه الخصوص. كما اظهرت النتائج ان مساهمة الناتج المحلي في القطاع الصحي في اجمالي الناتج المحلي كبيرة جدا وحيث ان زيادة الناتج في القطاع الصحي بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار **0.54** وبرغم قناعتنا بأهمية ودور هذا القطاع الحيوي في رفع الناتج المحلي الاجمالي ولكن بشكل غير مباشر الا ان هذه القيمة كبيرة على الرغم من انها معنوية من الناحية الإحصائية.

دراسة (شريط عابد،2015)هذه الدراسة والتي هي بعنوان(دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية)دراسة حالة في الجزائر)وقد اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي لوصف مضمون القطاع الخاص وكذا أهم خصائصه ومتطلبات عمله، ثم تحليل أهم انعكاسات نشاطات هذا القطاع على عملية التنمية المحلية. هدفت الدراسة شهد العالم في أواخر القرن العشرين تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، انعكست على دور الدولة، وبالتالي حدث انتقال من نظام حكم محلي تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة إلى نظام حكم محلي يشارك فيه في تحمل المسؤوليات والسلطات والموارد إلى جانب هذه المجالس القطاع الخاص .لذلك لجأت الحكومات المحلية في العديد من الدول إلى تبني سياسات التحول إلى القطاع الخاص .ونهدف من خلال هذا البحث إلى التعرف على مضمون كل من التنمية الاقتصادية المحلية والقطاع الخاص، ا ولدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين المحليين، كما يساهم في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاديات المحلية، وفي رفع كفاءة الخدمات العامة المحلية.

3\ دراسة خالد عبدالعزيز (2018)هذه الدراسة والتي هي بعنوان(اقتصاديات الخدمات الصحية واثرها علي النمو الاقتصادي) في السودان وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال وصف الظاهرة المتعلقة بالدراسة ومنهج دراسة الحالة، (حالة السودان) موضحا لمفهوم اقتصاديات الصحة وتأثيرها على التنمية في السودان من خلال بيان القوي العاملة في

المجال الصحي في السودان وتطورها أثر ذلك على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتصيب الفرد منه. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك قصورا في مجال تقديم الخدمات الصحية في السودان بسبب هجرة الكوادر الطبية، إضافة إلى ضعف في عدد المرافق الصحية مما كان له كبير الأثر في نقص تقديم خدمات الرعاية الصحية للسكان مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بسبب تدني الإنتاجية، والذي بدوره أدى إلى تدني مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأوصت الدراسة بضرورة تخصيص الميزانيات للقطاع الصحي وتحسين المرافق الصحية وتأهيل الكادر الصحي، لأن تطور القطاع الصحي يُعد من أسباب تحقيق التنمية الاقتصادية إضافة إلى تأهيل الكوادر الصحية.

دراسة (خيريه عبد الفتاح،2019) هذه الدراسة والتي هي بعنوان(اثر الصحة علي التنمية الاقتصادية)في تركيا وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج البحث العلمي الاستقرائي والاستنباطي معا في جانبي البحث النظري والتحليلي وكذلك تم الاعتماد على البيانات الصادرة من الجهات المختصة. كما أشارت النتائج الى ان خطة المستشفى لتطوير خدماتها تحتاج الى تدعيم وتحسين او اعتماد خطة افضل. كما لوحظ اثناء الدراسة كثرة عدد المتدربين تحت اشراف مدرب واحد وهذا يؤثر في جودة العملية التدريبية والطبية التي سيقدمها المتدربون. عدم توافر البرامج التدريبية الخاصة بنشر ثقافة الجودة والجودة الشاملة في المستشفى. لاتعتمد المستشفيات في خدماتها التعليمية والتدريبية والطبية مدخل ادارة الجودة الشاملة كما انه لايتم اجراء تحولات باتجاه تبني هذا المدخل حاليا ودلت نتائج الدراسة على وجود مجموعة من العوائق. كما اظهرت الدراسه الى ان جودة التدريب تنعكس ايجابيا على جودة الخدمات الطبية المقدمة في المستشفى فقد اكد المدربون والمتدربون ان التدريب ادى الى تحسين جودة الخدمات التي يقدمونها في المستشفى.

الاطـــــــــار النظـــــــــري

قطاع الصحة:

يعتبر القطاع الصحي في الدول المتقدمة من بين أهم القطاعات الاستراتيجية المساعدة على دفع عجلة التنمية لاقتصاديات بلدانها، خاصة بعد محاولة بعض علماء الاقتصاد الأمريكيين مع مطلع الستينات من القرن العشرين العمل على إدخال النشاط الصحي في تحليلهم

الاقتصادي، فنتج عن ذلك بروز فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يجمع بين مفهومي الاقتصاد والطب وهو اقتصاد الصحة، وبذلك انتقل مفهوم المؤسسة الصحية من مجرد مكان لإيواء المرضى إلى اعتبارها كمؤسسة اقتصادية تقدم خدمات صحية لمجموعة من العملاء هم المرضى, ومع نمو حجم المنافسة بين المؤسسات الصحية من جهة، وتزايد وعي واهتمام الزبون (المريض) بالحصول على الخدمات الصحية التي تلبي حاجياته وتحقق رغباته من جهة أخرى.

مفهوم قطاع الصحة:-

هي حالة من الكمال العاطفي والبدني والاجتماعي ولاتقتصر فقط علي غياب الضعف والمرض ووجدت الرعاية الصحية لمساعدة الناس للحفاظ علي الحالة المثلي للصحة.

وبانها القوة الجسدية والقوة العقلية والقوة المعنوية او النفسية للفرد.

وتعرف منظمة الصحة العالمية **(w.h.o)** الصحة الجيدة بانها حالة السلامة البدنية والعقلية الكاملة وليس مجرد غياب المرض او عدم الاتزان.

أهداف قطاع الصحة:-

يتمثل هدف تدخل الصحة العامة في الوقاية من و التعامل مع الامراض الاصابات ولظروف الصحية الاخرى من خلال متابعة ومراقبة الحالات والارتقاء بالسلوكيات الصحية ودعمها وكذلك البيئة والمجتمع على السوء.

وتشمل اهداف قطاع الصحة فيما يأتي:-

1. ضمان جودة الرعاية الصحية.
2. تخفيض معدلات الاصابة بالأمراض المختلفة وكذلك معدلات الوفاة.
3. توفير افضل سبل علاج الامراض ومكافحتها.
4. توجيه العناية بالفئات الخطرة بالمجتمع مثل (المسنين والاطفال والنساء الحوامل).
5. تنمية وتطوير وتدريب الموارد البشرية للصحة.
6. توفر بيئة عمل صحية وداعمة للتطوير المهني المستمر.

7. الاستجابة الاحتياجات السكان من الخدمات والرعاية الصحية من خلال تنمية هياكل مؤسسية تتسم بالاستدامة واللامركزية.

8. تحسين نوعية حياة السكان من خلال تحقيق متطلبات التنمية الاساسية.

أهميّة قطاع الصحة:-

أن الكثير من دول العالم تعمل على تحقيق مستوى متقدم من الخدمات الصحية لسكانها بداية من الرعاية الصحية الأولية باعتبارها أساس النظام الصحي وجزاء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن المؤكد أن الخدمات الصحية تحتاج إلى نظام أداري فاعل لا دارتها بصورة مثلي وذلك لتحقيق أقص ى ما يمكن من صحة للسكان وذلك بما يتناسب مع الموارد الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

أنواع قطاع الصحة:.

يمكن التمييز بين نوعين من المؤسسات الصحية

– المؤسسة المتاحة للخدمة الصحية: على سبيل المثال: المستشفيات، العيادات، مراكز العلاج.

– المؤسسة غير المتاحة للخدمة الصحية: تتمثل في وزارة الصحة وكل الهيئات الإدارية المختصة في متابعة برامج الصحة وتسيير العلاقات مع المؤسسات المتاحة للخدمة الصحية.

السياسات الصحية:-

يمكن تعريف مفهوم السياسات بانها الاطار العام الذي يشتمل علي مجموعة من المطروحة لمعالجة بعض القضايا في شتي المجالات اما السياسة الصحية فهي تعبر عن الاهداف الموضوعة لتنظيم وتحسين القطاع الصحي في الدولة وترتيب الاولويات في مجال الخدمات الصحية حيث يتطلب وضع سياسة صحية ضرورة استيعاب اليات عمل نظام الخدمات الصحية علي نحو شامل ودراسة كافة المشكلات خصوصا تكاليف الخدمات الصحية وضرورة مواءمتها مع التنمية الاقتصادية والنمو السكاني.

يقول دستور منظمة الصحة العالمية ان الغرض منها توفير افضل ما يمكن من الحالة الصحية لجميع الشعوب حتي الان لتحقيق هذا الهدف بدأت حملة في عام 1998 تسمي الصحة

للجميع في القرن الحادي والعشرين عما تعتمد جمعية الصحة العالمية علي اعلان الحملة من عام 1978 ينبغي ان تكون درجة الصحة علي مستوي يتاح لجميع الناس ومنتجة اجتماعيا واقتصاديا والصحة تعتبر جزء اساسيا من التنمية البشرية المتطورة دستور منظمة الصحة العالمية يصحح اكتمال السلامة بدينار وعقليا والرفاه الاجتماعي ووجود المرض او العجز هذا التعريف الصحة التي حددتها لمفهوم تعزيز الصحة في ميثاق اوتاو لعام 1986 وضعته منظمة الصحة العالمية وافتراض هذا الشرط من الافراد والجمعات لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم والآمال والواقع وتطور بئتهم والتعامل مع التغير.

قطاع الصحة الخاص.

ويتمثل القطاع الخاص في مجال الخدمات الصحية جزاء لا يتجزاء من النظام الصحي لأي دولة حيث تدرج الخدمات الصحية والموارد المختلفة التي يمتلكها ضمن المؤشرات الصحية الوطنية ونظرا لما يمثله القطاع الصحي الخاص في ليبيا بشكل خاص من اهمية كمقدم للخدمات الصحية في جميع البلديات ولغياب البيانات عن هذا القطاع الهام سواء عن حجم او نوع الخدمات التي يقدمها وكذلك الموارد المتوفرة من خلاله كالموارد البشرية المتمثلة في الكوادر الطبية والطبية المساعدة او المرافق والتجهيزات الطبية المختلفة والاسرة العاملة والتوزيع الجغرافي لهذه الخدمات.

المنظور التاريخي والقوانين واللوائح لقطاع الصحة الخاص:.

1973 : تم تنظيم القطاع الصحي الخاص في ليبيا في القانون رقم (106) لسنة 1973. يحتوي هذا القانون على 5 مواد (59 –55). تُعرّف المادة 55 المؤسسة الطبية وآلية الترخيص المادة (56)، وتحدد المادة (57) الشروط الهيكلية وغيرها

من الشروط اللازمة للمؤسسات الطبية، وتعرّف المادة (58) العيادات الخاصة وتفوض المادة (59) وزير الصحة بتحديد رسوم الكشف والعلاج وجميع الخدمات الطبية.

كان هذا القانون مهمًا لأنه لأول مرة تم ذكر الدفع مقابل الخدمات الصحية في تعريف المؤسسة الطبية ، وثانيا أصبح الحصول على التراخيص للمؤسسة الصحية الخاصة وممارسة المهن الطبية إلزامياً.

1975 التي نصت على (1975 : أصدرت وزارة الصحة اللائحة التنفيذية للقانون الصحي بموجب القرار رقم (654) تنظيم المستشفيات والمصحات العلاجية والعيادات الخاصة.

على الرغم من توفر القانون واللوائح إلا أن البلاد لم تشهد أي استثمارات كبيرة في القطاع الصحي الخاص.

1992 : كان القانون رقم (9) لسنة 1992 مرتبطًا بممارسة الأنشطة الاقتصادية يتكون من 18 مادة تسمح المادة 2 من هذا القانون بمشاركة القطاع الخاص في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والصناعة والتجارة وما إلى ذلك.

1993 توضح كيفية الحصول على (590) ، (1993 : أصدرت (اللجنة الشعبية العامة) سابق ا قَّرارين ، (589) ترخيص من وزارة الصحة والثاني يحدد المجالات التي يمكن الترخيص فيها .

شجع هذا القانون المستثمرين في القطاع الصحي الخاص في إنشاء مرافق صحية خاصة منذ ذلك الحين.

2001 : تم تعزيز القانون رقم (9) لسنة 1992 بموجب القانون رقم (21) لعام 2001 وتم تعديله جزئياً بموجب القانون 2004 الذي يتضمن المحتوى نفسه.

أصدر أمين الاقتصاد والتجارة سابقا القرار رقم (63) لسنة 2008 والذي يعتمد قائمة أسعار شاملة للإجراءات الطبية وطب الأسنان والمختبرات والمنتجات الصيدلانية.

ينص القانون الصحي رقم 106 المادة 59 على أنه يتعين على وزير الصحة تحديد سعر جميع الخدمات ، ولكن حتى الآن تحدد وزارة الاقتصاد والتجارة أسعار الخدمات. وقد تم مراجعة قائمة الأسعار ولكن لم يتم التقيد بها بمؤسسات القطاع الصحي الخاص .

مفهوم قطاع الصحة الخاص:-

بانه مقدمو الخدمات الصحية الرسميون الهادفون الي الربح.

وهي فئة كبيرة ومتباينة يتزايد الاعتراف بها يوما بعد يوما كجزء مهم جدا من الانظمة الصحية في البلدان النامية.

مفهوم القطاع الخاص:.

يعرف القطاع الخاص بشكل عام، بأنه "ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع لسيطرة الحكومة، ويدار وفقا الاعتبارات الربحية المالية"

خصائص القطاع الخاص:.

1.السرعة في الانجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية. وذلك لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام .

2. يمتاز القطاع الخاص أيضا، بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته.

3. تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية و تحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.

4.توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال مما يخفض إنتاجيته.

أهمية قطاع الصحة الخاص:-

والاستعانة بالقطاع الصحة الخاص في الاقليم اهمية خاصة في البلدان التي يكون فيها الانفاق الحكومي علي الصحة منخفضا وفي البلدان التي تعاني من حالات الطواري نما قطاع الصحي الخاص بشكل كبير دون توجيه يذكر من السياسات العامة.

أهداف قطاع الصحة الخاص:-

يعد القطاع الخاص قطاعا مؤثرا علي المستويين الاقتصادي والاجتماعي كما يعتبر احد الاعمدة التي تقوم عليها التنمية في أي دولة سوأ من حيث الاسهام في الناتج المحلي الإجمالي او تنفيذ مشاريع تنموية.

أهم التحديات التي تواجه قطاع الصحة بشكل واقع الكثير من المشاكل والتحديات:.

1- تهلك البنية التحتية لقطاع الصحة.
2- غياب الروية والافتقار الي استراتيجيات ملائمة للنهوض بالقطاع.
3- اشكال التمويل والادارة المالية الجيدة ضمان الفاعلية التمويل.
4- الفساد المتفشي في القطاع.
5- ترهل القطاع وكبر حجمه من ناحية اعداد العاملين فيه اكبر القطاعات الخدمية من ناحية الطاقة التشغيلية بعد قطاع التعليم.
6- غياب التنسيق بين القطاع العام و الخاص.
7- ضعف الرقابة علي حركة الدواء.

التنمية الاقتصادية:.

التنمية الاقتصادية هي الاجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة والتي تساهم في تعزيز المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة ويمكن القول ان التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد.

مفهوم التنمية الاقتصادية:-

بأنها العملية ألتي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب

ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي .

كما يعرف حبيب سطانيوس التنمية الاقتصادية بأنها: مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية، تضمن تحقيق زيادة حقيقية مضطردة في الناتج الإجمالي ورفع مستمر لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى تحقيق توسيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه.

التعريف الإجرائي:-

التنمية الاقتصادية هي أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع، وعملية مستمرة لمدة طويلة تؤثر في الجانب المادي للتنمية، تهتم بطريقة تحسين واستغلال الموارد الاقتصادية بغية تحقيق

زيادة في الإنتاج الكلي، إلى جانب ذلك تقوم بإحداث تغيير في الهيكل الاجتماعي والثقافي للأفراد والسلوك الاقتصادي، وهنا يأتي دور وأهمية توعية الفرد وترشيده بأن دوره في العملية التنموية ضروري لإنجاحها.

أهداف التنمية الاقتصادية:-

الاستثمار. زيادة الدخل القومي. تقليل البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. بناء قوة عاملة ماهرة ومرنة. تحسين الصناعة و التجارة. القضاء علي مشكلة الفقر. الاكتفاء الذاتي. الحفاظ علي المشاريع الصغيرة وتطويرها. تحسين القطاع الصحي. تحسين القطاع الزراعي. التخلص من التلوث. زيادة مستوى الانتاجية. تحسين مستوى المعيشة. استخدام المصادر علي اكمل وجه.

أهمية التنمية الاقتصادية:.

تلعب التنمية الاقتصادية دوراً مهماً في نمو المجتمعات واستدامتها. إنه يشير إلى العملية التي يحسن بها المجتمع رفاهه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية هو خلق فرص عمل، وزيادة دخل الفرد، وتعزيز جودة الحياة الإجمالية لسكانها. تعد استراتيجيات التنمية الاقتصادية ضرورية للمجتمعات لجذب أعمال جديدة، والاحتفاظ بالشركات الحالية، وتعزيز النمو الاقتصادي.

أنواع التنمية الاقتصادية وتشمل ما يلي :-

1. **التنمية الاقتصادية المستدامة:** وتهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي بطرق تحافظ على الموارد الطبيعية وتحمي البيئة، وتسعى لتحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2. **التنمية الاقتصادية الاجتماعية:** وتهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي مع التركيز على تحسين المعيشة ورفاهية الفرد والمجتمع بشكل عام. تشمل هذه النوعية من التنمية تحسين الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والإسكان وتوفير فرص العمل وتحسين المستوى الاجتماعي.

3.**التنمية الاقتصادية الإقليمية:** وتركز على تحقيق النمو الاقتصادي في مناطق محددة أو مجتمعات معينة، وتهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق من خلال تطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمار وتعزيز الصناعات المحلية.

4. **التنمية الاقتصادية الصناعية:** وتركز على تطوير الصناعات والقطاع الصناعي في البلاد، وتهدف إلى تعزيز الإنتاجية والتنافسية وخلق فرص عمل جديدة. تشمل هذه النوعية من التنمية تطوير البنية التحتية الصناعية وتعزيز البحث والتطوير وتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة.

5.**التنمية الاقتصادية الزراعية:** وتركز على تحسين القطاع الزراعي والثروة الزراعية في البلاد، وتهدف إلى زيادة الإنتاج وتحسين الجودة وتعزيز التصدير وتوفير فرص عمل في هذا القطاع.

6. **التنمية الاقتصادية السياحية:** وتركز على تطوير القطاع السياحي في البلاد وتعزيز السياحة كمصدر للدخل والوظائف. تشمل هذه النوعية من التنمية تطوير المرافق السياحية وتعزيز التسويق السياحي وتنمية المنتجات السياحية.

هذه مجرد بعض أنواع التنمية الاقتصادية ويمكن أن تتعدد حسب الظروف والاحتياجات في كل بلد.

العلاقة بين الصحة والتنمية:

إن العلاقة بين التنمية والصحة تبدو جلية من خلال الفوائد الكبيرة التي تضيفها التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الناحية الصحية لأن جزء كبير من التقدم الصحي يعتمد على التحسن في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي وفي نفس الوقت فإن فشل خطط التنمية يمكن أن يؤدي إلى أخطار جسيمة على الحالة الصحية للأفراد والجماعات لوجود علاقة جدلية بين الصحة والتنمية.

الاطـــار العمـلي

الدراسة الميدانية:

ستناول في هذا المبحث الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث والمنهجية التي تم اتباعها فيه أضافة إلى أختبار فرضيات الدراسة ووضع نتائج البحث بناءً على الاختبارات التي إجريت.

منهجية الدراسة:

أختار الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملائمته نظرا مع طبيعة الدراسة.من الافتراضيات على المصحات الخاصة في بلدية سبها.

وسائل جمع البيانات:

المصادر الأولية: تمثلت في الاستبانة التي اعدها الباحث والتي بعدد 100 استبيان التي وزعت على المصحات الخاصة في بلدية سبها. حيث ستشمل الاستبانة عدد 25 عبارة تمثل محاور ومتغيرات الدراسة.

المصادر الثانوية: **وهى الكتب والمراجع والدراسات التي استخدمها الباحث في هذه الدراسة.**

تحليل إحصائي للبيانات:

تم حساب معامل ألفا كرونباخ بعد معالجة القيم المفقودة .أن معاملات ألفاكرونباخ ما بين (0.88)(0.95)، وأن معاملا ثبات الكلي(0.81) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

الإحصائيات الوصفية

الجدول رقم 1 يوضح حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لفرضيات الدراسة كما يلي:

السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري
جودة الخدمات الصحية	3.33	0.60
الامكانيات المادية	3.82	0.79

الخدمات الصحية المقدمة	3.04	1.15
موقع المصحة	3.52	1.32
توافر التخصصات	3.76	1.08
دخل الموظف	3.11	1.23
مقارنة القطاعين	3.43	1.21
التكاليف المالية	3.37	1.39
توفير فرص عمل	3.19	1.34

المصدر: من اعداد الباحث

نتائج اختبارات T بين الذكور والإناث:

الجدول رقم 2 يوضح إجراء اختبارات T لتحليل الفروقات بين الذكور والإناث لفرضيات الدراسة كما يلي:

السؤال	قيمةt	القيمة الاحتمالية–p) value)
جودة الخدمات الصحية	-0.819	0.420
الامكانيات المادية	0.951	0.354
الخدمات الصحية المقدمة	-1.161	0.257
موقع المصحة	0.016	0.988
توافر التخصصات	1.169	0.253
دخل الموظف	-1.881	0.073

مقارنة القطاعين	0.237	0.815
التكاليف المالية	−0.040	0.968
توفير فرص عمل	0.681	0.502

المصدر: من اعداد الباحث

تحليل وتفسير المتوسطات والانحرافات المعيارية يساعد في فهم طبيعة البيانات ومدى انتشار الإجابات بين المشاركين. إليك النقاط الرئيسية:

المتوسط(Mean) :المتوسط يمثل القيمة المركزية أو المتوسطة التي يميل إليها المشاركون في الإجابة.

تفسير القيم:

إذا كان المتوسط قريبًا من 5، فهذا يعني أن المشاركين يميلون إلى الإجابة بـ"موافق بشدة."

إذا كان قريبًا من 4، فهذا يعني أن المشاركين يميلون إلى الإجابة بـ"موافق."

إذا كان قريبًا من 3، فهذا يشير إلى "محايد."

إذا كان قريبًا من 2 أو 1، فهذا يشير إلى "غير موافق" أو "غير موافق بشدة."

الانحراف المعياري(Standard Deviation) يقيس مدى تشتت الإجابات حول المتوسط.

إذا كان الانحراف المعياري منخفضًا (قريبًا من 0)، فهذا يعني أن الإجابات متقاربة وأن هناك اتفاقًا كبيرًا بين المشاركين.

إذا كان الانحراف المعياري مرتفعًا، فهذا يشير إلى وجود تباين كبير في الإجابات واختلاف الآراء بين المشاركين.

جودة الخدمات الصحية:

المتوسط: 3.33 ← يشير إلى أن المشاركين يميلون نحو الحياد في تقييمهم لجودة الخدمات الصحية.

الانحراف المعياري: 0.60 ← يشير إلى اتفاق نسبي بين المشاركين حول آرائهم.

الامكانيات المادية:

المتوسط: 3.82 ← يميل المشاركون إلى الموافقة بشكل طفيف على أن الإمكانيات المادية جيدة.

الانحراف المعياري: 0.78 ← يشير إلى وجود بعض التباين في الآراء.

الخدمات الصحية المقدمة:

المتوسط: 3.04 ← يميل المشاركون إلى الحياد أو قريب من عدم الموافقة.

الانحراف المعياري: 1.15 ← يوجد تباين كبير بين المشاركين في تقييم هذه النقطة.

دخل الموظف بالقطاع الخاص:

المتوسط: 3.52 ← يميل المشاركون قليلاً إلى الموافقة.

الانحراف المعياري: 1.32 ← يشير إلى تباين كبير في الآراء حول هذه النقطة.

توفر فرص عمل :

المتوسط: 3.76 ← يميل المشاركون إلى الموافقة.

الانحراف المعياري: 1.08 ← يشير إلى وجود تباين نسبي بين المشاركين.

الجدول رقم 3 يوضح نتائج **اختبار T** والقيمة الاحتمالية(p) لتحليل الفروقات بين الإجابات على الأسئلة المتعلقة بفرضيات الدراسة:

ت	القيمة الإحصائية(t)	القيمة الاحتمالية(p)	التعليق
جودة الخدمات الصحية	- 0.83	0.42	لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بتقييم جودة الخدمات الصحية، حيث إن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05.

الامكانيات المادية	0.99	0.33	لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية مما يدل على ان الامكانيات المادية تعتبر جيدة بنأن على نتائج التحليل
مستوي الخدمات	−1.17	0.25	لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية. يشير ذلك إلى أن تقييم مستوى الخدمات لم يكن بالشكل المطلوب.
دخل الموظف بالقطاع الخاص	0.02	0.99	لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية مما يشير ذلك إلى أن دخل الموظف بالقطاع الخاص لم يكن بالشكل المطلوب.
توفر فرص عمل	1.15	0.26	لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفير فرص عمل. مما يدل على ان مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية تعتبر ضعيف.

المصدر: اعداد الباحث

تفسير الفرضيات:

النقاط ذات الانحراف المعياري المرتفع (مثل "دخل الموظف بالقطاع الخاص" و"الخدمات الصحية المقدمة") تعكس اختلافًا ملحوظًا بين المشاركين، مما قد يشير إلى أن تقييم هذه النقاط يتأثر بعوامل فردية مثل المؤهل العلمي أوسنوات الخبرة.

المتوسطات القريبة من 3 تظهر حيادية المشاركين، ما يعني أن التحسينات مطلوبة لجذب رضاهم.

النقاط التي حصلت على متوسط مرتفع (مثل "الإمكانيات المادية") تشير إلى رضا عام عن هذه الجوانب.

جميع القيم الاحتمالية (p) أكبر من 0.05.

النتـــائج:

1.تشير الدراسة بان جودة الخدمات الصحية متوسطة القبول بين المواطنين.

2. بينت الدراسة ان الامكانيات المادية تعتبر جيده في بعض المصحات.

3.أوضحت الدراسة أن الخدمات الصحية المقدمة في المصحات لم تكن بالشكل المطلوب للمواطنين.

4. كما تشير الدراسة على ان القطاع العام لم يساهم بشكل كافي في توفير فرص عمل.

5.توضح الدراسة على ان مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية تعتبر ضعيف.

التوصيـــات:

1.توصيه باختيار أفضل مواقع استراتيجيه المصحة لان المواقع يوثر على تقديم الخدمات.

2.مرعات التكاليف العالية للخدمات المقدمة في المصحة وتوفير التخصصات المهمة والمعدات الطبية لتقديم أفضل خدمات للموطنين.

3.الاهتمام بمستوى الدخل للموظف مما يتيح لحاملي المؤهلات العلمية وذوي الخبرة التوجه للعمل في القطاع الخاص الذي بدورة يساهم في تحسين التنمية الاقتصادية .

المراجـــع:

1. البصـــيري، محمد 2018" دور الاســتثمار الخاص في القطاع الصـــحي الليبي" . مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي، العدد 12.
2. الشـــيخي، عبدالســـلام 2020 "اقتصـــاديات الصـــحة في ليبيا": الواقع والآفاق. طرابلس: مركز البحوث الاقتصادية.
3. الشيباني، فوزي 2019 " القطاع الصحي الخاص في ليبيا": التحديات والفرص . ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الإصلاح الاقتصادي، طرابلس.
4. خالد عبدالعزيز حسـن، 2018 "اقتصـاديات الخدمات الصـحية وأثرها على النمو الاقتصـــادية", مجلة العلوم الاقتصـــادية والادارية والقانونية المجلد الثاني_ العدد الخامس عشر, ص 102 -117.
5. حسان شمسي باشا، 2021, "أنواع الصحة" كتاب الثقافة الصحية, ص12-13.
6. ســـوســـن علي محمود, 1990 "أثر بعض المتغيرات الاقتصـــادية على التنمية الصحية", مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث_ العدد العاشر, ص 64-73.
7. عبدالنبي، ســعاد 2021 " تحليل أثر الخدمات الصـــحية على التنمية المحلية في جنوب ليبيا" مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة سبها.
8. مجلة العلمية للبحوث التجارية, بعنوان أثر الصـــحة على التنمية الاقتصـــادية, إشراف د/ خير بن عبدالفتاح عبدالعزيز يناير 2019م.
9. وزارة الاقتصـــاد الليبية 2022 "تقرير عن مســـاهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية" طرابلس.